الارض وملكيتها وظهور نظام الاقطاع ١٨٦٩- ١٩١٤

المدرس المساعد

تمار رزاق ضايع ماصخ الشرماني

جامعة الكوفة _ كلية الآداب _ قسم التاريخ

البريد الإلكتروني Email : tamarr.alsharmani@uokufa.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الأرض، الاقطاع، الطابوا، الضرائب، حيازة الأرض.

كيفية اقتباس البحث

الشرماني ، تمار رزاق ضايع ماصخ، الارض وملكيتها وظهور نظام الاقطاع ١٨٦٩- ١٩١٤ ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، كانون الثاني ٢٠٢٦،المجلد:١٦ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Land, its ownership, and the emergence of the feudal system 1869-1914

Assistant teacher
Temar Rezaqh Dhaye Masekh Al_sharmany
University of Kufa _ College of Arts _ Department of History

Keywords : : land, feudalism, taboo, taxes, land tenure.

How To Cite This Article
Al_sharmany, Temar Rezaqh Dhaye Masekh , Land, its ownership, and the emergence of the feudal system 1869-1914,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2026,Volume:16,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Land is the primary and vital resource in pre-industrial societies. Land tenure (i.e., how land is owned, controlled, and used) determines the economic, social, and political structure of a society. In most cases, vast land holdings equated to political power and military authority, allowing owners to exert control over those who worked on their land.

Feudalism emerged historically in Western Europe (in the Middle Ages) as a reaction to the collapse of the central authority of the Roman Empire and waves of invasion and chaos. The feudal system is a historical embodiment of a system of ownership in which land ownership and power are concentrated in the hands of a small class (the feudal lords) who impose subordination and service on the working class (the serfs) who live on and cultivate this land, before it was dismantled with the rise of the central state and the modern capitalist economy.

Land and its produce are a source of economic wealth for individuals and the state. The Ottoman Empire in Iraq relied on land as a source of economic wealth, adopting a system of taxes and customs duties. It also sought to acquire these lands, which were in the hands of tribal leaders at the time, and sought to pass the Land Law of 1858, the aim of which to delegate the authority of the tribes over these lands.

الملخص

الأرض هي المورد الأساسي والحيوي في المجتمعات ما قبل الصناعية، الحيازة (أي كيفية امتلاك الأرض والتحكم فيها واستغلالها) هي ما يحدد البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع، وفي الغالب كانت حيازة الأراضي الشاسعة تعادل القوة السياسية والسلطة العسكرية، مما يسمح للمالكين بفرض سيطرتهم على من يعملون فيها.

ظهر نظام الإقطاع تاريخياً في أوروبا الغربية (في العصور الوسطى) كرد فعل على انهيار السلطة المركزية للإمبراطورية الرومانية، وموجات الغزو والفوضى، نظام الإقطاع هو تجسيد تاريخي لنظام حيازة تتركز فيه ملكية الأرض والسلطة في أيدي طبقة قليلة (الإقطاعيين) تفرض التبعية والخدمة على الطبقة العاملة (الأقنان) التي تعيش وتزرع هذه الأرض، قبل أن يتم تفكيكه مع صعود الدولة المركزية والاقتصاد الرأسمالي الحديث.

وتعد الارض وما تنتج هي مصدر الثروة الاقتصادية بالنسبة للفرد والدولة حيث اعتمدت الدولة العثمانية في العراق على الارض كمصدر للثروة الاقتصادية متخذة في ذلك نظام الضرائب والرسوم الجمركية وكذلك سعت الى امتلاك هذه الاراضي التي كانت بأيدي زعماء العشائر آنذاك فسعت الى اقرار قانون الاراضي لعام ١٨٥٨ م الذي كان الهدف منه تفويض سلطة العشائر على هذه الاراضي.

المقدمة

تعد الارض وما تنتج هي مصدر الثروة الاقتصادية بالنسبة للفرد والدولة حيث اعتمدت الدولة العثمانية في العراق على الارض كمصدر للثروة الاقتصادية متخذة في ذلك نظام الضرائب والرسوم الجمركية وكذلك سعت الى امتلاك هذه الاراضي التي كانت بأيدي زعماء العشائر آنذاك فسعت الى اقرار قانون الاراضي لعام ١٨٥٨ م الذي كان الهدف منه تفويض سلطة العشائر على هذه الاراضي .

وجاءت دراستنا لهذا الموضوع لبيان التطورات والتغيرات التي حصلت على الاراضي وملكيتها وكذلك لبيان اسباب هجرة بعض الفلاحين من اراضيهم الى مناطق اخرى جراء الضرائب الفادحة والرسوم التي تفرضها الدولة العثمانية على الارض آنذاك .

تكون البحث من مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة تضمنت النتائج التي توصل اليها الباحث وحمل المبحث الاول عنوانا (الجذور التاريخية لمشكلة الاراضي قبل عام ١٨٦٩) وجاء المبحث الثاني بعنوان (قانون الطابو وتطبيقاته في العراق ١٨٦٩ – ١٩١٤) وتناول المبحث الثالث (موقف العشائر من تطبيق قانون الطابو وظهور نظام الاقطاع) .

اعتمد البحث في محتوياته على مجموعة من المصادر والمراجع تنوعت حسب مقتضيات المباحث كان من اهمها :

ياسين شهاب شكري ، ولاية بغداد ١٥٣٤ – ١٦٢٣ في اوضاعها الادارية والاقتصادية والاجتماعية ، اطروحة دكتوراه (جامعة الكوفة : كلية الآداب ، ٢٠١١).

وكتاب حنا بطاطو ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني الى قيام الجمهورية ، ترجمة عفيف الرزاز ، الجزء الاول ،(بيروت : مؤسسة الابحاث العربية) ،و كتاب ايناس سعدي عبد الله ، تاريخ العراق ، الحديث ١٢٥٨ _ ١٩١٨ (بغداد دار عدنان ، ٢٠١٤)، وفي الختام لا ادعي اوفيت الموضوع حقه بينما اني تمكنت وبتسديد من الله الذي علم الانسان مالم يعلم واسأل الله التوفيق .

المبحث الاول

الجذور التاريخية لمشكلة الاراضي قبل عام ١٨٦٩

عانت الارض والزرعة في العراق من التدهور في معظم سنوات الحكم العثماني وكان المزارعين يعتمدون على وسائل واساليب تقليدية يعود بعضها الى العصور القديمة ويعتبر المحراث الخشبي والفأس اكثر الادوات الزراعية انتشارا وكان استخدام المحراث الحديدي المثبت على سكة خشبية في نطاق محدود جدا وفي عدد قليل من المزارع وكان من مظاهر الاهمال الذي شهدته المدن العراقية وسكانها في العهد العثماني هو اصابة السكان بالامراض المعدية الخطيرة ومنها على سبيل المثال مرض الكوليرا الذي انتشر في بغداد عام ١٨٢٠ م وانتقل المرض من الهند مع المسافرين الى مدينة البصرة وكاد يقضي على جميع اهالي المدينة ومنها انتشر الى باقي المدن العراقية كما كانت الفيضانات التي تتعرض لها الاراضي الزراعية من العوامل التي تركت اثارها على تردي الانتاج الزراعي. (صبري، ٢٠١٣، ص ٣٣_٣٤).

وكان للتغيرات الاقتصادية التي شهدها العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر اثار واضحة على مصادر الانتاج ولا سيما في الريف وتغيرت النظرة الى الارض لتصبح سلطة يسعى الافراد للحصول على ملكيتها بعد ان كانت في السابق مشاعة بين افراد العشيرة وامتدت الرغبة في الحصول على الارض واستثمارها في الزراعة الى يعض تجار المدن مما جعل الارض تعرض بالمزايدة مثلها مثل أي سلعة اخرى واصبحت هذه الظاهرة مألوفة في معظم انحاء العراق منذ بداية العقد الثامن من القرن التاسع عشر ولاسيما ان المال الذي يجني من بيع الارض الاميرية تحول الى مصدر مهم لخزينة الدولة وقد ادى الطلب المتزايد على شراء الارض الى ارتفاع اسعارها في الريف والمدينة حتى التجار الاجانب آنذاك اقبلوا على شراء الأراضي. (صبري، ٢٠١٣، ص ٣٩).

تركت التغيرات الجديدة التي شهدها الاقتصاد العراقي أثارها على المكانة والنفوذ الذي كان يتمتع به شيوخ العشائر في الريف وحاولت الحكومة العثمانية السير في ركاب العالم الرأسمالي وتعزيز سيطرتها المركزية على المدن لذلك تم اصدار قانون الاراضي عام ١٨٥٨م وشعر بعض شيوخ العشائر ان التغيرات الجديدة لا تصب في خدمة مصالحهم ولاسيما ان الحكومة العثمانية كانت تسعى للقضاء على نفوذهم ونشر الانقسامات فيما بينهم بما يحقق مصالحهم. (صبري، ٢٠١٣، ص ٣٩).

وانعكست اثار التطور الاقتصادي التي شهدها العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على واقع الريف ولاسيما من حيث العلاقة القائمة بين افراد مجتمعه الصغير وهاجر بعض الفلاحين الى غير مناطقهم بهدف استثمار جهودهم بشكل افضل وكذلك هو الحال بالنسبة للبدو الذين اخذت نسبة اعدادهم تنخفض في المجتمع فبد ان كانت نسبتهم ٣٥ % من مجموع السكان عام ١٨٦٧ انخفض الى ٢٥% عام ١٨٩٠ م والى ١٧% عام ١٩٠٥ م وعندما تولى مدحت باشا الحكم في العراق ١٨٦٩ – ١٨٧٢م كانت مشكلة الاراضي من اهم المشاكل التي واجهته وكان بعض شيوخ العشائر يدعون بملكيتهم لأجزاء واسعة من الاراضي لذلك قام مدحت باشا ببيع الاراضي على المواطنين بالأقساط وكان مدحت باشا يرى ان لتطوير قطاع الزراعة يجب زراعة اكبر مساحة ممكنة من الاراضي وتوفير الاوضاع المناسبة لها. (عيساوي، ١٩٩٠، ص ٣٠٠).

وان ابرز المعوقات التي اثرت على الزراعة هي عدم استقرار ملكية الاراضي فقد صدر قانون الاراضي في (١١ نيسان ١٨٥٨) وكان الهدف من هذا القانون الفصل بين اصحاب الاراضي وما للحكومة من حقوق فيها وقد استمدت بعض بنود هذا القانون من الشريعة

الاسلامية والتقاليد لذ عد القانون عمل تشريعي قامت به الدولة العثمانية لأرساء قواعد الاقطاع بشكله الجديد والذي يتلائم مع متطلباتها للحفاظ على كيانها السياسي. (احمد، ٢٠٠٨، ص٨).

المبحث الثاني

قانون الطابو وتطبيقاته في العراق ١٨٦٩– ١٩١٤

كان للعثمانيين نظم مالية وضعوها على اسس متينة وتطور النظام السياسي والاداري من امارة في مطلع القرن الرابع عشر الى امبراطورية واسعة تمتد اراضيها في القارات الثلاثة (اسيا – أوربا وافريقيا)، خلال القرن السادس عشر ، وكانت النظم المالية تتطور وفقا لمتطلبات الواقع الاقتصادي المتطور وان القاعدة الاساسية لتكوين النظم المالية العثمانية اعتمدت بالدرجة الاساس على الاسس الشرعية التي وضعت الشريعة الاسلامية خطوطها العامة المختلفة منذ ان اصبح الاسلام الاساس في التشريعات العامة المختلفة ومنها النظم المالية وجرى تطبيق ذلك في الدولة الاسلامية ما قبل العثمانيين. (شكري، ٢٠١١، ص٩٩).

اولو العثمانيين اهتماما خاصا بالأرض بوصفها المصدر الاساس للأموال المجباة للخزينة من خلال الضرائب والرسوم وتأمين موارد العيش من خلال توزيع الاراضي كأقطاعات عسكرية على الجنود من هنا جاء اهتمام العثمانيين بالأراضي عبر الاشارة لها في سجلات الطابو والسجلات المالية على الايرادات من تلك الاراضي وبيان نوعية بعضا منها سواء كانت اقطاعات استثمار او زعامة الأراضي. (شكري، ٢٠١١، ص٦٧).

وعندما عين مدحت باشا واليا على بغداد عام ١٨٦٩ م اطلق اسم السجق على كل من الموصل والبصرة وكان هذا ان السجقات من ضمن السناجق التي قسمت اليها ولاية بغداد وبقيت البصرة سنجقا تابعا لبغداد حتى عام ١٨٧٥م اما التقسيمات الادارية لولاية بغداد ظهرت الى الوجود شيئا فشيئ فمنذ السنوات الاولى لخمسينيات القرن الماضي وجد عدد من السناجق الى وحدات ادارية عرفت بالأضحية والاقضية وانقسمت بدورها الى نواحي وانقسمت الفترة الواقعة بين سنتي ١٨٣١م – ١٨٦٩م بسمات خاصة جعلت منها عهدا مميزا من عهود الدولة العثمانية في العراق واهم ما تميز بها هذا العهد هو سيطرة الدولة المباشرة على باشوات بغداد وقيامها بتعيينهم وعزلهم وفق ما تشاء ومحاولتها اعادة الحكم المباشر الى مناطق الايالة كافة وتثبيت اركان الحكومة بالقضاء على الزعامات المحلية التي كانت تحكم بعض المدن. (النجار، ١٩٩١، ص ٦٦_٦٧).

وعند صدور لائحة التنظيمات سنة ١٨٦٤م ، حيث تقرر بموجبها تشكيل المجالس البلدية بالانتخابات في مراكز الالوية والاقضية وكانت موارد البلديات قليلة وتعاني من قلة

العاملين والافتقار الى صلاحيات الرقابة ، وعلى الرغم من الاوامر القضائية بأنشاء مؤسسات بلدية في جميع مدن الدولة العثمانية الا ان تأسيس البلديات في العراق تأخر الى عام ١٨٦٨م حيث انشى اول بلدية في بغداد عام ١٨٦٨م وكان رئيسها ابراهيم افندي وهو من ابناء مدينة بغداد وعند تولي مدحت باشا الولاية ١٨٦٩م شرع بأنشاء دوائر بلدية في مدن بغداد وعد مدحت باشا من الولاة الذين بذلوا جهودا لأحداث نوعا من التغيير في مختلف جوانب الحياه الاجتماعية والاقتصادية على الطراز الاوربي الحديث الذي كان معجبا به. (نصار، ١٩٦٦، ص ١١١_١١٣).

ويتعلق كل من قانون الطابو الصادر عام ١٨٥٨م وقانون اللزمة الصادر عام ١٩٣٢م ، بتحويل شروط ملكية الاراضي الدولة الى الافراد ويبقى حق الملكية النهائي محفوظا للدولة اذا تعود الارض اليها اذا لم تستعمل لمدة ثلاث سنوات على الاقل في قانون الطابو واربع سنوات في قانون اللزمة ، وكان معظم الملاكين صغار جدا ويمكن استنتاج حقيقة ان ٧٢,٩ % من كل اصحاب الاراضي يملكون اقل من خمسين دونما للواحد منهم وكان صغار الملاكين موجودين معظمهم في مناطق كانت تزرع زراعة مكثفة في الجزء الاعلى من الفرات الاوسط وكان تمركز الملكية في حدة الاقصى في الكوت. (بطاطو، ١٩٩٠، ص ٧٥_٧٨).

وبأتساع رقعة الدولة العثمانية استلزم الامر الى تقسيمها اداريا وعسكريا ولايات او باشويات بلغ عددها ٣٢ ولاية اواخر القرن السابع عشر وقسمت هذه الولايات الى سناجق ، وكانت اكثر انواع الاراض انتشارا في الدولة العثمانية هي الاراضي الاميرية وكان يوزع قسم منها على شكل اقطاعات بينما تجبى ضرائب القسم الاخر عن طريق الملتزمين وهناك ثلاث انواع من الاقطاعات الاول يسمى تيمار ولايتجاوز دخله عشرين الف اقجه والثاني اقطاع الزعامات ويتجاوز دخلة عشرون الف اقجة ويطلق على صاحبه زعيم والثالث اقطاع الخاص وهو اكبر الاقطاعات مساحة ويتجاوز دخله مائه الف اقجة واعطي الى افراد الاسرة الحاكمة ، وطبقت الدولة العثمانية النظام الاقطاعي وذلك لمزاياه العديدة فهو يضمن زراعة الارض من جهة ويضمنون حصول الدولة في زمن الحرب على القوات من الفرسان. (ياغي، ١٩٩٦، ص ٨٣_٨٧).

ولم تظهر حركة الاصلاحات بشكل واضح في العراق الا في عهد مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢) ومن اهم اصلاحات مدحت باشا هي نظام الطابو وتوطين العشائر وكانت سياسة مدحت باشا تتسم بالحذر والذكاء فقد اخضع بعض زعماء القبائل بفوائد التجديد فوافقوا على انشاء بعض المدن في اراضيهم وفي الوقت نفسه عملة على معالجة ملكية الارض

وتشجيعهم على الاستقرار والتحول الى الزراعة فأخذ يبيع ارضي واسعة من اراضي الحكومة بأقساط سهلة الدفع لأصحاب الامتيازات القديمة التي تبقي لهم حرية التصرف لا الملكية الصرفة حيث انشئ دائرة للطابو وشكل لجنة لتسوية الارض اقتصر عملها على الفرات الاوسط والبصرة فكانت هذه اول خطوة نحو تنظيم الملكية العقارية وتسجيلها في العراق واستند مدحت باشا في التنظيم الاداري الى قانون الولايات العثمانية الصادر عام ١٨٦٤م . (عبد الله، ٢٠١٤، ص ٤٤٢_٤٤٣).

جرى التسجيل في الطابو للأراضي الاميرية خاصة في بعض الانحاء العراقية وتعين مصطفى افندي لهذا الامر في بغداد وكان قائم مقام النجف فأصبح مأمور الطابو وكانت تسجيلات البيوع للمسلمين تجري في المحكمة الشرعية واما غير المسلمين فكانت تسجل في كنائسهم وكان عند اليهود الشيطار وهي الحجة او الوثيقة المشرعة بالبيع والشراء للأملاك واستمر الى سنه ١٢٩٨هـ، وكانت السجلات تسمى شيطاروث الى ما قبل اسقاط الجنسية اليهودية سنه ١٩٥١م ولم يعمل في التسجيل في الطابو بالوجه الاتم الا في ايام عبد الرحمن باشا فأنه يعد مؤسسا والا فأن التسجل جرى في التفويض ايام مدحت باشا (١٨٦٩- ١٨٧٢). (العزاوي، ٢٠٠٤، ص ١٥_١٦).

المبحث الثالث

موقف العشائر من تطبيق قانون الطابو وظهور نظام الاقطاع

شهد العراق خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحولات مهمة اثرت في المجتمع العراقي ونقلته الى مرحلة تاريخية اكثر تقدما واسهمت هذه التحولات الاقتصادية في احداث نقلات نوعية في بنية المجتمع العراقي وظهرت فئات اجتماعية جديدة مثل البرجوازية وفئة العمال وان التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العراق من القرن المذكور هيئت الارض المناسبة لاجتياز العراق ما اصطلح عليه المؤرخون بالعصور المظلمة وكان لهذه التطورات الاثر الكبير في ميلاد الفئة المثقفة الحديثة. (النصيري، ٢٠١٥، ٢٧٥).

اصبح العراق تحت السيطرة العثمانية زهاء الاربعة قرون (١٥٣٤-١٩١٨) ، وكانت مشكلة القبائل من اهم المشاكل التي رصدها الحكام العثمانيون الذين حاولوا بشتى الطرق جمع الاموال عن طريق جباية وفرض الضرائب. (لونكريك، ١٩٥٨، ص ٣٤٧).

وكان الولاة يستخدمون طرق متعددة للسيطرة على القبائل منها اختيار شيوخ القبائل كحاكم سياسي للمنطقة كما فعل علي رضا باشا عند اختيار شيخ مشايخ زبيد وهو احد زعماء

منطقة الحلة البارزين كحاكم سياسي للمنطقة وضع الية جميع مدن الفرات الاوسط وخوله صلاحيات واسعة وحدد له الارض الممتدة من جنوب مدينة بغداد الى جنوب مدينة السماوة واشترط علية ان تكون الحلة مقرا له واختار عددا من شيوخ العشائر ومنحهم الاراضي بالالتزام ليكون منهم اساسا موالين للسلطة. (النجار، ١٩٩١، ص ٧٥).

وكان سياسة شيخ زبيد قاسية في جمع الضرائب مما ادى الى هجرة بعض الفلاحين من مزارعهم وانتقالهم مناطق اخرى تخلصا من الضرائب وكان من ابرز المرتحلين عشيرة الشوافع الساكنة في اطراف الحلة وسكنوا الديوانية وحفروا فيها نهرا عرف بنهر الشافعية وعند فشل شيخ مشايخ زبيد عهدت الحلة الى الخزاعل لتأخذ طورا جديدا ففي سنه ١٨٥١م اصبحت المنطقة الممتدة على ضفة نهر الفرات في نواحي الناصرية جنوبا الى نواحي الحلة شمالا موطنا لزعامة الخزاعل والعشائر المتحالفة معها وكانت عشيرة الخزاعل تشبه سلطة الحكومة فكانت تأخذ الضريبة من الاهالي نيابة عن الحكومة وتتمتع بامتيازاتها وقد وفرت لهم الامكانات الاقتصادية مثل تكوين حرس مسلح يحمي مصالحهم وفي عام ١٨٥٧م انتهت سلطة الخزاعل وبدأت الدولة بتصفية نفوذهم. (الهميص، ٢٠١٥، ص ١٥_١٧).

وهناك اسباب عدة لهجرة العشائر والقبائل في العهد العثماني الى العراق منها ان هذه القبائل التي كانت في الصحارى المتاخمة للعراق كانت تقف موقف المترصد الطامع وتنتهز الفرصة للتسلل اليه بين فترة واخرى وقد كان هناك عاملان رئيسيان يشجعان على ذلك اولهما ضعف سيطرة الحكومة على العراق وشيوع الفوضى والنزاع القبلي فيه والعالم الاخر توالي الاوبئة الكاسحة عليه فقد كان كل وباء يجتاح العراق يقضي على الكثير من السكان ولاسيما اهل المدن ، والقبائل البدوية التي كانت تعيش في الصحراء تحب حياه الخشونة وهي على حافة المجاعة دائما بالاضافة الى انها ترى العراق فيه ارض خصبة ومياه وفيرة وهي لا تستطيع البقاء في الصحراء والعراق مكشوف امامها. (الوردي، ١٩٦٥، ص ١١٨).

اما سكان العراق في عام ١٨٦٧ م ، كان لا يتجاوز مليون وربع المليون الا قليلا اما فئات السكان الثلاث فكانت نسبتهم كما يأتي القبائل البدوية ٣٥% من مجموع السكان والقبائل الريفية ٤١% من مجموع السكان واهل المدن ٢٤% من مجموع السكان وان القبائل الريفية كان لها نسبة كبيرة من سكان العراق ، وكانت هناك تجاوزات ظالمة من قبل الاقطاعين ورؤساء العشائر على الفلاحين مما ادى الى اثراء كثير من شيوخ العشائر اصحاب الاراضي على حساب رجال عشائرهم الذي ادى الى اضعاف الروابط العشائرية وبالتالي اضعاف موقفهم

الاجتماعي، وكان من حقائق التأريخ العراقي في العهد العثماني طغيان الطبقة العشائرية فيه وتأثره بثوراتها واحوالها. (الخياط، ١٩٧١، ص ١٥_١٦).

كانت السياسة العثمانية قد استمالت بعض زعماء البدو وادخلتهم في السلطة المركزية فقد عينت فهد الهذال زعيم قبيلة عنزه الكثيرة العدد قائم مقاما على منطقة الرزازة والشيخ فرحان زعيم قبيلة شمر امرا على منطقة الشارقة في ولاية الموصل وكانت تستغل المنازعات بين القبائل لتوسع شبكة علاقاتها مع زعمائها وفي سنه ١٦٩٦م ابدى علي باشا في معالجة قضايا القبائل الكبيرة فقد قضى على مجموعة من شمر كانت تغزو الفرات بالغرب من الفلوجة. (الهميص، ٢٠١٥، ص ٥٢).

شهد العراق خلال العهد العثماني قيام العديد من الانتفاضات وحركات التمرد العشائرية على الولاة وممثليهم وادت هذه الانتفاضات الى عدم الاستقرار وتوقف الطرق التجارية العابرة على اراضيهم لذا وقف النظام العشائري عقبة كأداء امام السلطات العثمانية لغرض سيطرتهم الكاملة على الاراضي العراقية وتسهيل عملية جمع الضرائب الحكومية وتأمين طرق التجارة ووضع هذه العشائر تحت السيطرة لذلك اعتمدت الدولة العثمانية في تعاملها مع العشائر للحد من نفوذ شيوخها فقد كانت السلطات العثمانية تلجأ دوما الى استخدام القوة والقسوة عن طريق استخدام الحملات العسكرية لمعاقبة العشائر الثائرة ضدها والممتنعة عن دفع الضرائب. (الجواهري، ١٩٧٨، ص ٢٨٣).

وقام مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢) ، اتباع اساليب جديدة من اجل العمل على استقرار العشائر العراقية واخضاعها للسلطة المركزية عن طريق تطبيق قانون الارضي العثمانية لعام ١٨٥٨م وقانون الطابو ١٨٥٩م ليعزز سياسته الرامية الى تصفية النظام العشائري. (نظمي، ١٩٨٤، ص ٥١).

اما فيما يخص ملكية الاراضي فاستنادا الى المفهوم العثماني فان جميع الاراضي باستثناء بعض حيازات الملكية الخاصة والاوقاف كانت اراضي تابعة للدولة وكان من يشغل هذه الاراضي يحوز عليها نظريا باستئجارها من السلطة الحاكمة وقانون الاراضي العثمانية لعام ١٨٥٨م يتضمن هذا المفهوم الا انه ادخل في الوقت نفسة حيازة وليس ملك وعرف هذا باسم الطابو حيث يبقي الملكية النهائية محفوظة نظريا للدولة اذا تعود الارض اليها اذا لم تزرع لمدة ثلاث سنوات ، وبسبب فشل الهدف الرئيسي من تنفيذ نظام الطابو الذي استمر العمل فيه لمدة (١٢) سنة القائم على تفويض نظام المشيخة وربط الفالحين بالحكومة بشكل مباشر اوقفت

السلطات العثمانية العمل به وفق الارادة السلطانية لعام ١٨٨٠ و ١٨٨٢. (رزوقي، ٢٠١٧، ص ١٦٧_١٦٨).

الخاتمة

تبين لنا مما تقوم من خلال دراستنا للأرض وحيازتها وظهور نظام الاقطاع خلال السنوات (١٨٦٩- ١٩١٤) مجموعة من الحقائق اهمها :

١- اعتماد الدولة العثمانية على الارض وما تنتج في العراق لأنها مصدر الثروة الاقتصادية في البلاد .

٢- عملت السلطة العثمانية عدت اجراءات في سبيل جعل الاراضي بأيديهم منها قانون الاراضي لسنة ١٨٥٨م.

٣- فرضت الدولة العثمانية رسوم وضرائب فادحة على الاراضي والفلاحين جعلت بعض الفلاحين يتركوا اراضيهم ويهاجرون الى مناطق اخرى .

٤- ان عدم استقرار الاحوال السياسية للبلاد ادى الى انتشار الامراض والاوبئة والفيضانات التي اتلفت الكثير من الاراضي وهذا بالتالي ادى الى الاضرار بالأرض .

٥- استمالة الدولة العثمانية لبعض زعماء العشائر وذلك لضمان ولائها للدولة من خلال جعل بعض رؤساء العشائر ملتزمين بحفظ الامن والنظام في مناطقهم مقابل حصولهم على بعض النياشين والالقاب وهذا ادى بالتالي الى تحول كبار الشيوخ الى كبار الاقطاعيين وابناء القبيلة الى مزارعين.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

١_ عيساوي، شارل، (١٩٩٠). التأريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠- ١٩١٤، ترجمة رؤوف عباس حامد . مركز دراسات الوحدة العربية ناشرون وموزعون.

٢- النجار، جميل موسى، (١٩٩١). الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ – ١٩١٧. مطبعة مدبولي ناشرون وموزعون.

٣- نصار، عبد العظيم عباس، (١٩٦٦). بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤- ١٩١٨م دراسة تاريخية. المكتبة الحيدرية ناشرون وموزعون.

٤- بطاطو، حنا، (١٩٩٠). العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني الى قيام الجمهورية ، ترجمة عفيف الرزاز. مؤسسة الابحاث العربية ناشرون وموزعون.

٥- ياغي، اسماعيل احمد، (١٩٩٦) الدولة العثمانية في التأريخ الاسلامي الحديث. مكتبة الصبيكات ناشرون وموزعون.

٦- عبد الله، ايناس سعدي، (٢٠١٤). تأريخ العراق الحديث ١٢٥٨-١٩١٨. دار عدنان ناشرون وموزعون.

٧- العزاوي،عباس، (٢٠٠٤). موسوعة تأريخ العراق بين الاحتلالين. الدار العربية للموسوعات ناشرون وموزعون.

٨- النصيري، عبد الرزاق احمد، (٢٠١٢). دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق ١٩٠٨-١٩٣٢ .مكتبة دار عدنان ناشرون وموزعون.

٩- لونكريك، ستيفن همسلي، (١٩٥٨). اربعة قرون من تأريخ العراق ، ترجمة جعفر الخياط. مطبعة اركان ناشرون وموزعون.

١٠- الهميص، هيفاء عبود، (٢٠١٥). الدور الوطني لعشيرة البو سلطان في ثورة العشرين وانتفاضة مايس ١٩٤١. قاهر ناشرون وموزعون.

١١- الوردي ، علي،(١٩٦٥). دراسة في طبيعة المجتمع العراقي . مطبعة الهاني ناشرون وموزعون.

١٢- الخياط ، جعفر، (١٩٧١). صور في تاريخ العراق في العصور المظلمة. وزارة الاعلام ناشرون وموزعون.

١٣- الجواهري، عماد احمد،(١٩٧٨). تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢.وزارة الثقافة والفنون ناشرون وموزعون.

١٤- نظمي، وميض جمال عمر،(١٩٨٤). الجذور السياسية والاجتماعية للحركة القومية العربية. مركز دراسات الوحدة العربية ناشرون وموزعون.

ثانياً: الرسائل الجامعية

١_ شكري، ياسين شهاب،(٢٠١١). ولاية بغداد ١٥٣٤- ١٦٢٣ دراسة في اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ، (اطروحة دكتوراه غير منشورة).جامعة الكوفة.

ثالثاً: المجلات والجرائد

١_ شاكر، حيدر صبري، (٢٠١٣). جذور التحديث الاجتماعي في العراق ١٨٥٠ – ١٩١٤ ، مجلة جامعة بابل (١٢). ٣٣_٤٨.

٢_ احمد، حازم مجيد، (٢٠٠٨). الصراع والتمرد العشائري واثره على الاقتصاد العراقي ١٨٥٠ – ١٩١٤، مجلة جامعة تكريت. (١٢). ١_١٦.

٣_ رزوقي، جواد رضا، (٢٠١٧). سياسة الحكومات المتعاقبة تجاه العشائر واثرها على المجتمع العراقي ١٨٦٩-١٩٥، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية (٢٧). ١٦٧_١٨١.

List of sources and references

First: books

1_ Issawi, Charles, (1990). *The Economic History of the Fertile Crescent 1800-1914*, translated by Raouf Abbas Hamid. Center for Arab Unity Studies, publishers and distributors.

2- Al-Najjar, Jamil Musa, (1991). *The Ottoman administration in Baghdad Province from the era of Governor Midhat Pasha to the end of Ottoman rule 1869 - 1917*. Madbouly Press, publishers and distributors.

3- Nassar, Abdel Azim Abbas, (1966). *Municipalities of Iraq in the Ottoman era 1534-1918 AD*, a historical study. Al-Haidariyya Library, publishers and distributors.

4- Batatu, Hanna, (1990). *Iraq Social Classes and Revolutionary Movements from the Ottoman Era to the Establishment of the Republic*, Translated by Afif Al-Razzaz. Arab Research Foundation, publishers and distributors.

5- Yaghi, Ismail Ahmed, (1996) *The Ottoman Empire in Modern Islamic History*. Al-Sabikat Library, publishers and distributors.

6- Abdullah, Enas Saadi, (2014). *History of modern Iraq 1258-1918*. Dar Adnan Publishers and Distributors.

7- Al-Azzawi, Abbas, (2004). *Encyclopedia of the history of Iraq between the two occupations*. Arab House of Encyclopedias, publishers and distributors.

8- Al-Nusairi, Abdul Razzaq Ahmed, (2012). *The role of the innovators in the intellectual and political movement in Iraq 1908-1932*. Dar Adnan Publishers and Moz Library.

9- Loncrake, Stephen Helmsey, (1958). *Four centuries of Iraqi history, translated by Jaafar Al-Khayyat*. Arkan Press, publishers and distributors.

10- Al-Hamis, Haifa Abboud, (2015). *The national role of the Albu Sultan clan in the twentieth revolution and the May 1941 uprising*. Qahir Publishers and Distributors.

11- Al-Wardi, Ali, (1965). *A study on the nature of Iraqi society*. Al Hani Press, publishers and distributors.

12- Al-Khayyat, Jaafar, (1971). *Pictures in the history of Iraq in the dark ages*. Ministry of Information, publishers and distributors.

13- Al-Jawahiri, Imad Ahmed, (1978). *History of the land problem in Iraq 1914-1932*. Ministry of Culture and Arts, publishers and distributors.

14- Nazmi, Wadam Jamal Omar, (1984). *The political and social roots of the Arab nationalist movement*. Center for Arab Unity Studies, publishers and distributors.

Second: University theses

1_ Shukri, Yassin Shehab, (2011). *The State of Baghdad 1534-1623, a study of its economic and social conditions*, (unpublished doctoral dissertation). University of Kufa.

Third: Magazines and newspapers

1_ Shaker, Haider Sabry, (2013). *The Roots of Social Modernization in Iraq 1850-1914*, Babylon University Journal (12). 33_48.

2_ Ahmed, Hazem Majeed, (2008). *Tribal conflict and rebellion and its impact on the Iraqi economy 1850 - 1914*, Tikrit University Journal. (12). 1_16.

3_ Razouki, Jawad Reda, (2017). *The policy of successive governments towards the tribes and its impact on Iraqi society 1869-195*, Lark Philosophy, Linguistics and Social Sciences (27). 167_181.